الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

مجلس نواب الشعب
الواردات
05 جويلة 2018
1635
رمز الإدارة ك ع ا عدد

تونس في 05 جويلية 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه الى السيد وزير النقل

الموضوع: مشاريع اعادة هيكلة شركات النقل العمومي

السيد الوزير،

تحية طيبة وبعد،

طبقا لتصريحكم خلال الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب بتاريخ 25 جوان 2018 والذي أكدتم فيه احالة مشاريع اعادة هيكلة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وشركة النقل بتونس والشركة الوطنية للنقل بين المدن الى رئاسة الحكومة.

نطلب منكم مدنا بنسخة من هذه المشاريع مرفوقة بالمراجع التي تم الاستناد عليها في صياغة هذه المشاريع؟

مع الشكر؛

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989902

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

تونس في .....

مجلس نواب الشعب
الواردات
5 - أكتوبر 2018
رمز الإدارة ..... عدد .....

صادر 39 / 5093

من وزير النقل

إلى عناية السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤالين كتابين.

المراجع: - مراسلتكم عدد 1384 بتاريخ 13 جويلية 2018،

- مراسلتنا عدد 77/39 بتاريخ 29 أوت 2018.

المصاحب: 02.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتضمنة لأسئلة كتابية للنائب السيد **عماد الدايمي** ، يشرفني بأن أوافيكم صحبة هذا بردّ وزارة النقل على السؤالين المتعلقين بإعادة هيكلة الشركات العاملة في قطاع النقل وبنتائج المناظرة الخارجية لإنتداب أعوان بالوكالة الفنية للنقل البري بعنوان سنتي 2015 و 2016.

والسلام

وزير النقل

رحوان عبّار

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

رد وزارة النقـل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد عماد الدايمي
مرجع الإحالة	عدد 1384 بتاريخ 13 جويلية 2018
نص السّؤال	**مشاريع إعادة هيكلة شركات النقل العمومي:** طبقا لتصريحكم خلال الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب بتاريخ 25 جوان 2018 والذي اكدتم فيه إحالة مشاريع إعادة هيكلة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية و شركة النقل بتونس و الشركة الوطنية للنقل بين المدن الى رئاسة الحكومة. نطلب منكم مدنا بنسخة من هذه المشاريع مرفوقة بالمراجع التي تم الاستناد عليها في صياغة هذه المشاريع؟
الهيكل المعني	الإدارة العامة للإستراتيجية والمؤسّسات والمنشآت العمومية بوزارة النقل

رد وزارة النقـل

تعمل مصالح وزارة النقل بالتنسيق مع الأطراف المعنية (رئاسة الحكومة، الأطراف الاجتماعية...) على إعداد وتنفيذ برامج إعادة هيكلة بعض الشركات العاملة في قطاع النقل التي تشكو من صعوبات هيكلية. ولا تزال مشاريع إعادة الهيكلة في طور الدراسة والمراجعة باعتبار خصوصيات كل شركة. وبالتالي لا تتوفر حاليا صيغة نهائية لهذه البرامج.

وفي انتظار الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية لبرامج إعادة هيكلة الشركات المعنية، يمكن إفادتكم بالمعطيات التالية:

1) تعرف العديد من الشركات المنضوية تحت إشراف وزارة النقل عدة إشكاليات هيكلية تتمثل خاصة في ما يلي:

- خسائر متراكمة بلغت في موفى سنة 2016 ما يقارب 2,2 مليار دينار،
- بلوغ معدل نسبة أعباء الأعوان من جملة الأعباء أرقاما قياسية خلال السنوات الأخيرة حيث تراوحت هذه النسبة بين 60% و70% في أغلب الشركات،

- عدم تغطية المداخيل للأعباء الجملية في أغلب الشركات باستثناء 4 منشآت (ديوان الطيران المدني والمطارات، ديوان البحرية التجارية والموانئ، الشركة التونسية للملاحة والوكالة الفنية للنقل البري)،
- ارتفاع المديونية التي بلغت مستويات مرتفعة تراوحت بين 68% و260%،
- تفاقم الديون تجاه الصناديق الاجتماعية حيث قدرت بحوالي 400 مليون دينار في موفى شهر مارس 2018 (منها 200 م.د لشركة النقل بتونس وحوالي 100 م.د للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية)،
- تفاقم مستحقات الشركة الوطنية لتوزيع البترول رغم تكفل الدولة سنة 2017 بمبلغ 335 مليون دينار بعنوان هذه الديون (حوالي 90 م.د موفى شهر أفريل 2018)،
- تفاقم مستحقات بقية المزودين العموميين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه) ومصالح وزارة المالية "الجباية" وعلى سبيل الذكر 250 م.د ديون لشركة نقل تونس تجاه الجباية سنة 2017.

2) تم إعداد ملفات إعادة هيكلة عشر شركات استنادا لوضعيتها المالية الحرجة والمجال الاستراتيجي الذي تعمل به، وهي:

- شركة الخطوط التونسية
- شركة النقل بتونس
- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
- الشركة الوطنية للنقل بين المدن
- شركة أشغال السكك الحديدية
- الشركة التونسية للملاحة
- الشركة التونسية للشحن والترصيف
- شركة النقل بالساحل
- الشركات الجهوية للنقل بنابل وصفاقس

هذا وتبلغ الخسائر الجملية لهذه الشركات حوالي 2.1 مليار دينار أي 96,3% من جملة الخسائر المتراكمة لجميع الشركات الراجعة بالنظر لوزارة النقل إلى موفى سنة 2016 ، حيث أنّ نسبة الخسائر المتعلقة بكل من شركة الخطوط التونسية وشركة النقل بتونس والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية تمثل 87,8% ، كما تقدر ديونها في موفى سنة 2017 ما يناهز 1.6 مليار دينار باعتبار ديونها لدى شركات النقل.

وقد حرصت وزارة النقل على تشريك الأطراف الاجتماعية والتشاور معها عند إعداد هذه الملفات وذلك للحفاظ على مناخ اجتماعي سليم داخل الشركات المعنية وضمان ديمومتها.

3) تمت إحالة ملفا يتضمن الوثائق الآتي ذكرها إلى مصالح رئاسة الحكومة (اللجنة المكلفة بالنظر في ملف مخطط تنفيذ استراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية):

- قائمة تضم العشر شركات المعنية بإعادة الهيكلة مع تقديم مقترح تصنيف لها ،
- كل المعطيات المتعلقة بالشركات المعنية بإعادة الهيكلة (المالية، النشاط، الموارد البشرية...)،
- مذكرة تأليفية خاصة بكل شركة بالاستناد على الصيغة المقدمة من طرف الشركات (ديسمبر 2017).

كما حرصت وزارة النقل خلال مناقشة مشاريع هذه البرامج مع الأطراف المعنية، على عرض الوضعية المالية لكل الشركات المعنية بإعادة الهيكلة بكامل الدقة وتقديم أهم ملامح برامج إعادة هيكلتها مع التأكيد على ضرورة الإسراع في برمجة عرض هذه الملفات على مجالس وزارية مضيّقة.

وقد قامت وزارة النقل خلال جلسات المناقشة بتقديم الإيضاحات اللازمة والتي من شأنها أن تبلور توجهات الوزارة في هذا المجال والتي تهدف أساسا إلى إنقاذ هذه المؤسسات لتواصل أداء دورها الريادي في تحقيق أهداف التنمية لبلادنا وتأمين الخدمات الحيوية للمواطنين.

4) أما بخصوص الشركات المشار إليها بسؤال السيد النائب (الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وشركة النقل بتونس والشركة الوطنية للنقل بين المدن) فتتضمن برامج إعادة هيكلتها النقاط الآتي ذكرها التي تنقسم إلى تعهدات تحمل على كاهل الشركة، والبعض منها بصدد التنفيذ سواء في إطار ميزانية الشركة أو في إطار مخطط التنمية الحالي، ومقترحات تحمل على كاهل الدولة:

❖ **بالنسبة للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية:**

تلتزم هذه الشركة بتحقيق توازناتها المالية من خلال تحسين حوكمتها على كل المستويات لاسيما المالية والإدارية والتنظيمية. كما تتعهد بتنمية نشاطها من خلال تدعيم الأسطول والقيام بحملات تسويقية في الغرض. وتعمل أيضا على تجسيم فرص الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

في المقابل يقترح أن تتكفل الدولة بـ:

- تسديد مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والشركة الوطنية لتوزيع البترول بعنوان سنة 2017،
- اقتناء معدات نقل المسافرين على الخطوط البعيدة بقيمة 300 مليون دينار،
- خدمة الدين لسنتي 2018 و2019 للقروض الممولة لصفقتي 30 مجموعة جارة (43 مليون دينار)،
- إعادة النظر في قانون اللزمة بما يمكّن من التصرف في البنية الأساسية بأكثر نجاعة وبالتالي تثمين التصرف في الرصيد العقاري على غرار ما هو معمول به في شبكات أجنبية (المغرب – فرنسا – بلجيكا ....).

❖ **بالنسبة لشركة النقل بتونس:**

تلتزم هذه الشركة بتحقيق توازناتها المالية من خلال الاستثمار في المعدات وإنجاز المشاريع ذات الأولوية بهدف تحسين جاهزية الأسطول، وتدعيم وسائل التصرف الحديث (تطوير النظام المعلوماتي ووضع منظومة استخلاص مندمجة ومراجعة الهيكل التنظيمي وإعداد دليل إجراءات)، وكذلك الضغط على الكلفة من خلال وضع برنامج للتحكم وترشيد المصاريف.

في المقابل يقترح أن تتكفل الدولة بـ:

- تسديد مستحقات الشركة بعنوان النقل المجاني والتعريفة المنخفضة،
- التدخل لدى وزارة المالية لتحويل الكشوفات البنكية من ديون قصيرة المدى إلى قروض طويلة المدى بضمان الدولة،
- التكفل بديون الشركة تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والشركة الوطنية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لتوزيع البترول ،
- التخلي عن الديون الجبائية والأقساط المعاد إقراضها ،
- إقرار مبدأ زيادة سنوية في تعريفة النقل تتماشى مع نسبة التضخم القطاعية أو التعويض عنها،
- التطهير الاجتماعي ،

❖ **بالنسبة للشركة الوطنية للنقل بين المدن:**

تلتزم الشركة المعنية بتحقيق توازناتها المالية من خلال الضغط على النفقات بوضع برنامج للتحكم وترشيد المصاريف، الاستثمار في اقتناء حافلات قصد التقليص في عمر الأسطول وتحسين جاهزيته وتحسين جودة الخدمات، تحسين وسائل التصرف وتطوير مستوى العرض (تطوير النظام المعلوماتي ومراجعة الهيكل التنظيمي، تركيز منظومة مساعدة على الاستغلال واستعمال التكنولوجيات الحديثة).

في المقابل يقترح أن تتكفل الدولة بـ:

- التطهير المالي وذلك بتسديد ديون الشركة تجاه كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وصندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية والشركة الوطنية لتوزيع البترول،
- دعم الشركة بـ 3.2 م.د سنويا كتعويض بعنوان مجانية النقل والتعريفة المنخفضة،
- التطهير الاجتماعي للشركة.